

# القاضي أبو العباس أحمد الشماع الهنتاتي وكتابه "مضالع التمام ونصائح المانام"

للككتور  
عبد الخالف احمازون

## ترجمة القاضي الشماع

إن المصادر التي ترجمت للقاضي الشماع قليلة، وهي مع قلتها سككت عن حياته ولم تقربنا منها إلا بما يفيد اسمه وبعض وظائفه وتاريخ وفاته، ومن ثم يصعب وضع ترجمة وافية له. ولذلك سنقتصر على ما ورد في هذه المصادر، دون أن نغامر في افتراض أمور قد تكون بعيدة عن حياة هذا الرجل وأحواله.

تتفق جميع المصادر على أنه اسمه الكامل هو : أحمد بن محمد الشماع الهنتاتي، أبو العباس. والهناتاتي، نسبة إلى هنتاتة، إحدى قبائل مصمودة البربرية الكبرى بجنوب مراكش، فيكون على هذه النسبة من أصل مغربي. ولا يستبعد أن تكون عائلته قد هاجرت من مراكش مع أنصار الموحدين واستقرت بأفريقية لخدمة الدعوة الموحدية هناك، خاصة إذا علمنا أن المهدي بن تومرت إمام الموحدين كان من هنتاتة، وقد أثنى عليه الشماع كثيرا في رسالته، وأن بني حفص هم من هذه القبيلة كذلك. ولعل ما يؤكد مغربيته أن نسب "الشماع" كان متداولاً بمراكش، وبه عرف أحد أقطاب الفكر في القرن الثامن الهجري، وهو الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد الشماع المراكشي المتوفى سنة 789 هـ (1).

(1) أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم الأوسي المراكشي، شهر بالشماع، ولد بمراكش وبها نشأ. فأخذ عن شيوخها، ثم طاف المغرب بحثاً عن الشيوخ فنزل فاس وسبتة. أخذ عن الأيلي، وأبي القاسم السبتي، وسليمان بن سعدون، ويحيى بن رشيد الفهري، وابن جابر الوادي أشي

وقد شذ عن مألوف ترجمته الأستاذ محمد محفوظ، ونسبه إلى الولي الصالح المرجاني، فقال : هو أحمد بن الولي الصالح أبي عبد الله محمد المرجاني الهنتاتي، شهر الشماع (2) وهذه النسبة في نظري بعيدة جدا، ولا يعرف مصدرها. ويبدو في رأبي أنه لاعلاقة بين المرجان والقاضي الشماع من وجوه :

1 - ان المصادر التي ترجمت للقاضي الشماع لم تذكره بهذه النسبة (3).

2 - أن الولي الصالح المرجاني هو أبو محمد عبد الله بن محمد المرجاني، متصوف، له معرفة بالفقه، ودراية بالتفسير على طريقة الصوفية، قدم مصر والإسكندرية ووعظ بهما. قال عنه الذهبي : لم يصنف شيئا، ولا كان أحد يقدر أن يعيد ما يقول لكثرة ما يقول على الآية. ولد سنة 637 هـ وتوفي سنة 699 هـ. له : الفتوحات الربانية في المواعظ المرجانية، وهي دروس تفسير جمعها أحد مريديه يعرف بابن السكري (4).

3 - أن المترجمين للوالي المرجاني لم يذكروا نسبته الى الهنتاتي.

= وغيرهم. وكتب إليه خلق من تونس والأندلس، وانصرف مأخذه من مواد العلم إلى القراءات، ورواية الحديث، وعلم الأصول، وعلم اللغة والآداب، وتصدر للتدريس في مراكش وفاس. أخذ عنه أبو زكريا السراج، وأبو الوليد ابن الأحمر، وابن مرزوق الحفيد، وابن قنفذ، وابن حياتي وغيرهم. توفي سنة 789 هـ.

ترجمته في : فهرسة السراج ص 124 - مخطوط بالخزانة العامة 2643 - وفيات ابن قنفذ 87 - أنس الفقير 68 - وفيات الونشريسي 131 - وفيات ابن القاضي 224 - نيل الابتهاج 105 - فهرس الفهارس 413/2 - الإعلام للمراكشي 218/2 - دليل مؤرخ المغرب الأقصى 309/2 - أعلام المغرب العربي 391/4.

وقد خلط محققا الفارسية لابن قنفذ بينه وبين محمد الشماع، ولد القاضي الشماع، صاحب "الأدلة البينة النورانية"، انظر فهرس الاعلام ص : 296. والصفحات 18-21-60-86. وخلط محمد الحبيب الهيلة محقق الحل السندسية للسراج بينه وبين القاضي الشماع. فارن 623/1 مع لائحة الاعلام 569/3.

(2) تراجم المؤلفين التونسيين 208/3 - رقم : 298.

(3) يشير محمد الحبيب الهيلة في الإحالة على صاحب "الأدلة البينة" فيجعله : ابن الشماع محمد بن أحمد المرجاني، أبو عبد الله ! الحل السندسية 569/3.

(4) انظر العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين 151/1-152 - رقم : 13 - والمصادر التي يحيل عليها في الهامش.

ومن المؤسف أننا لا نعرف شيئاً عن مراحل نشأة القاضي الشماع، وأحوال والديه وأسرته. وكل ما أفادتنا به المصادر في هذا الشأن أنه أخذ العلم بتونس على كبار علماء وقته بجامع الزيتونة، منهم :

1 - أبو عبد الله محمد بن عرفة الورغمي (ت 803 هـ)، درس عليه التفسير والفقه والأصول<sup>(5)</sup>.

2 - أبو العباس أحمد القصار، أخذ عنه النحو واللغة وشروح البردة<sup>(6)</sup>.

3 - أبو العباس أحمد بن حيدرة، قاضي الجماعة بتونس. كان إماماً عالماً حافظاً للمذهب، نقل عنه البرزلي كثيراً في نوازل<sup>(7)</sup>.

4 - أبو عبد الله محمد بن أحمد البطرني (ت 773 هـ)، الفقيه الراوية المحدث<sup>(8)</sup>.

إن المطالع لرسالة القاضي الشماع "مطالع التمام" يلمس ملامح ثقافية أصيلة، تدل على إحاطته بشتى علوم عصره من أدب وفقه وأصول ونحو ولغة وتصوف، مما يفيد أن ثقافته كانت واسعة ومتشعبة. ويجد بالاضافة الى هذا، مدى تمسكه بالمذهب المالكي ودفاعه عنه واستيعابه لأحكامه. وكان تمهره في هذه العلوم سبباً في وصفه بأوصاف العلماء الكبار، فقالوا فيه : الشيخ، العالم، الصالح، الزاهد، الأديب، الشاعر<sup>(9)</sup>.

وبالرغم مما كان يحظى به في وسط العلماء من التقدير والإجلال، إلا أنه لم يشتهر شهرة أقرانه من تلاميذ ابن عرفة، كالبرزلي، والأبي، وابن ناجي، لأن هؤلاء اشتغلوا بالتدريس والتأليف، في حين انصرف هو إلى خدمة السلطان وملازمته في أسفاره.

(5) ترجمت له في ص : 743 - هامش - (83) من الأطروحة.

(6) ترجمته في : نيل الابتهاج 107- والحلل السندسية 645/1-646- وشجرة النور 226.

(7) نيل الابتهاج 106- وشجرة النور 225- الحلل السندسية 638/1. مسامرات الظريف 53/3.

(8) نيل الابتهاج 461 - شجرة النور 226- وفيات ابن قنفذ 378- الحلل السندسية 1-681.

(9) فهرس الرصاع 105.31 - وتاريخ الدولتين 128.

وكانت تربطه ببعض أصدقائه الذين درسوا معه على ابن عرفة روابط الود والتقدير والاحترام، كأبي يعقوب يوسف الزغبى<sup>(10)</sup>. في حين كانت بينه وبين بعضهم خصومات خرجت عن نطاق اللباقة والأدب، حتى أصبحت هجوا صريحا وسبابا مقذعا، مثل الذي وقع بينه وبين الحافظ البرزلي في مسألة العقوبة بالمال، حيث أُلِف هذا رسالة صغيرة وأُفتى بجوازها ردا على رأي الشماع بتحريمها، ثم أُلِف الشماع بدوره جوابا طويلا عنها ضمنه كلاما كله طعن في شخصية البرزلي وعلمه ومكانته، وهجاه بقصيدة طويلة يحذر فيها السلطان أبا فارس من فتواه<sup>(11)</sup>.

ولقد اهلته مكانته العلمية إلى أن يتبوأ منزلة رفيعة ومقاما عاليا في بلاط السلطان أبي فارس عبد العزيز (عزوز)، حيث عينه قاضيا على العسكر، وهو الذي يعرف عندهم بقاضي المحلة، وهي وظيفة جليلة، موضوعها أن صاحبها يحضر بدار العدل مع القضاة، ويسافر مع السلطان إذا سافر، ويفصل في الخصومات بين الجند، ويبين لهم أحكام الشريعة في المشكلات التي تعرض لهم<sup>(12)</sup>، كما كان خطيب جامع القصبة بجوار قصره، والإمام الذي يصلي به مع الجماعة، والأستاذ الذي يظاهر به إذا غشي قصره وجوه العلماء من الأندلس والمغرب، وكان جليس أسماره، ورفيق أسفاره، يقيم في الحاضرة بإقامته، ويظعن إذا سافر إلى جهة من الجهات بظعنه. وهو الذي قرأ بجامع تلمسان الكبير بيعة أهلها له لما دخلها يوم 13 جمادى الثانية عام 827 هـ بحضور فقهاء الكبار<sup>(13)</sup> يقول الشيخ الرصاع : « وكان قاضي عسكره الشيخ الامام العالم الصالح سيدي [أبي العباس أحمد الشماع]<sup>(14)</sup>. ورأيت الشيخ القاضي

(10) المعيار 358/5- وتكميل الصلحاء ص : 11.

(11) مطالع التمام 232/ب و 233/أ.

(12) راجع حول هذه الوظيفة : نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي لظافر القاسمي 258-263.

(13) أعلام المغرب العربي 24/5.

(14) ذكر الرصاع أن الذي قرأ البيعة هو ابنه محمد الشماع أبو عبد الله، ولعله خطأ من النساخ، وقد نقله كذلك ابن أبي دینار في المؤنس 154- وقارن كذلك بالحل السندسية 187/2.

المذكور قد قرأ البيعة بالجامع الأعظم بالبلدة، وحضر بها فقهاء وقتها وعلماء عصرها مثل الشيخ الإمام العالم وحيد عصره وفريد دهره سيدي أبي عبد الله محمد بن مرزوق، وسيدي أبي القاسم العقباني، وسيدي أبي الفضل بن الإمام، وابن النجار، وغير هؤلاء من العلماء والصلحاء<sup>(15)</sup>».

وكان السلطان عبد العزيز يقدر القاضي الشماع ويحبه كثيرا، ويسني جائزته، ويشهد له بحوز قصب السبق والتقدم في العلم على غيره من الفقهاء والعلماء. ومن مظاهر عنايته به وتقديمه إياه، أن جعله ناظرا على جميع قضاة المحال وقضاة الكور وعدولها، وأنه كان يعينه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(16)</sup>.

ولعل ما يؤكد ما سبق ذكره من مظاهر الرعاية والحنو والمكانة التي تبوأها القاضي الشماع لدى السلطان عبد العزيز، هذه الفقرة التي أوردها ابنه محمد الشماع في معرض الحديث عن فضائل السلطان المذكور، قال :

«ومن فضائله (أبو فارس) ملازمته لقراءة العلم بمجلسه سفرا وحضرا، وتواضعه وجلوسه الحصير حين قراءته للحديث النبوي، شاهدت ذلك منه - رحمه الله - أيام حضوري مع الوالد، وكانت تصدر منه حين القراءة نكت تدل على جودة فهمه وقوة ذهنه، وكان هو الذي يستدعي الوالد في كثير الأوقات للقراءة، ولاسيما حين يرد عليه من يرد من فحول العلماء من الأندلس والمغرب، وكان مولعا بتميز الرجال، وكان يعترف للوالد بأنه أحرز قصب السبق ...

وأخبرني الوالد - رحمه الله - قال : استدعاني يوما للصلاة، أعني صلاة الصبح بغلس، وكان رحمه الله من عادته أن يصلي الصبح بغلس جماعة، ويركب فرسه في مأربه، فلما فرغنا من صلاة الصبح وركب وسار مع جنده قال فبقيت في مكاني الذي صليت فيه وأنا مفكر في إعادة الصلاة، لأنه وقع عندي شك في طلوع الفجر،

(15) فهرسة الرصاع ص : 31.

(16) أعلام المغرب العربي 25-24/5.

وهل وقعت الصلاة في وقتها أو لا ؟ قال : وإذا به قد رجع منفردا من جنده إلى أن وصل إلي فقال لي : يا فقيه أحمد، أما نصلي بعد هذا اليوم إن شاء الله حتى يتبين طلوع الفجر» (17).

وإلى جانب حظوته عند السلطان أبي فارس، كان القاضي الشماع أثيرا عند ولي عهده محمد المنصور أبي عبد الله، ومحبوبا لديه. يقول ابنه في الأدلة البينة : «وكان رحمه الله خالص المحبة في الوالد - رحمه الله - وكان له نعم العون على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، جبله الله على فعل الخير والمسارة إليه.

ولم يزل مثابرا على ذلك إلى أن توفاه الله سعيدا شهيدا ظاهرا مدينة طرابلس في شهر رجب من عام 833 هـ، وتولى الوالد - رحمه الله - غسله وتكفينه والصلاة عليه، ونقل إلى تونس فدفن بتربيته بالقرب من دار الشيخ سيدي محرز بن خلف، وحزن الوالد لفقده إلى أن لحقه في شهر شوال من العام المذكور.

ولما قدمت على مولانا المنتصر المرحوم عزاني في الوالد وقال : علمت أنه سيلحق به في أقرب وقت من شدة وجده عليه (18)».

وللقاضي الشماع شعر في مدح السلطان عبد العزيز وابنه محمد المنصور، منه هذه الأبيات التي ضمنها قصيدته التي هجا بها الإمام البرزلي. يقول فيها :

- |                           |   |                             |
|---------------------------|---|-----------------------------|
| أيا ذاك الامام ومن إليه   | ❖ | تتأوى العز والشرف الخطير    |
| ومن عظمت وقائعه وجلت      | ❖ | هنائعه فتم به السرور        |
| على أساس مجدك في البرايا  | ❖ | وجدك في التقى نصب السريد    |
| شدت الملك بالتقوى فتمت    | ❖ | خصال المجد وانتظم النفير    |
| وشيدت المنابر اذ بناها    | ❖ | بنو حفص فعزك التنظير        |
| عززت بنصره عند الأعادي    | ❖ | ظفرت وحزت والله النصير      |
| عقدت العزم في ترك الخطايا | ❖ | فمعتك لا يجار ولا يجور (19) |

(17) الأدلة البينة النورانية 144-145.

(18) نفسه 148-149.

(19) مطالع التمام 232/ب - والأدلة البينة 146.

ومن شعره كذلك قصيدة يدعو فيها السلطان عبد العزيز إلى الجهاد ويمدح ولده محمد، عدد أبياتها 59 بيتاً، يقول في بعضها :

تروح ليالي النصر فينا وتفتدي \* برحمة ذي الجاه العظيم المعجد  
وأشرف خلق الله أصلاً ومحتداً \* وخير نبي ضمه الحشر والندى  
وأشرف مبعوث وأكرم مرسل \* وأفضل أت بالهدى لمهتدي  
فشد مطايا العزم واقصد محمداً \* نبيك يا عبد العزيز بن أحمد  
حباك إله العرش سعداً مجدداً \* ونصراً على مر الزمان المجدد  
ويخاطب الأمير محمد فيقول :

ويا عدة التوفيق والفضل والهدى \* وخير ملوك للزمان مؤيد  
تلقب بالمنصور في البأس والندى \* وفي الفضل كهف المسلمين محمد  
شدت القوى والعزم من خير ملكه \* أفديك من بار على البر مسعد  
فضوك يهوى في هبوط إلى الثرى \* وجدك في خير صروف مسعد  
أنكرك الله الذي عز شأنه \* وسلطانه من سيد وابن سيد  
إلى أن يقول فيها :

واسألك اللهم ذا الطول آية \* من النصر تستولي على كل معتد  
تخص بها عبد العزيز ونجله \* وأعاونهم في الحق من كل مهتد  
بحرمة كهف العز والمصطفى الذي \* رفعت بناءه فوق كل مشيد  
محمد المحمود في كل مشهد \* وأصحابه من راعين وسجد  
عليه سلام الله ما دامت الننى \* وما ذكر الرحمن في كل مسجد<sup>(20)</sup>

إن المعلومات القليلة التي وقفنا عليها تفيد بأن القاضي الشماع اشتغل بالتدريس قبل أن يلتحق بوظيفته في بلاط عبد العزيز قاضياً لعسكره. ومن أشهر التلاميذ الذين أخذوا عنه نذكر :

- ولده محمد الشماع أبو عبد الله صاحب "الأدلة البينة النورانية" (21).
- أبو زيد عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي الجزائري (ت 877هـ)، الإمام العالم الشهير، صاحب التصانيف الكثيرة (22).
- أبو العباس بن كحيل، أحمد بن محمد التجاني (ت 869هـ)، كان عارفا بالفقه والتصوف، ألف فيهما كتابيه المقدمات، وعون السائرين إلى الحق (23).
- تتفق المصادر التي ترجمت للقاضي الشماع على أن وفاته كانت في 30 من شوال عام 833 هـ. فتولى بعده خطتي الخطابة والقضاء الفقيه أبو عبد الله محمد المسراتي (24).

(21) لم أقف على ترجمته.

- (22) ترجمته في : نيل الابتهاج 257 - شجرة النور الزكية 264-265 - الحلال السندينية - (611/1-615) الضوء اللامع 152/4 - فهرس الفهارس 131/2 - فهرسته غنية الوافد ويغية الطالب الماجد، تقديم وتحقيق محمد الزاهي - نشرت بمجلة الحياة الثقافية التونسية - عدد 25 - سنة 1983 - ص : 135 - 160 - وتعريف الخلف برجال السلف 68/1.
- (23) نيل الابتهاج 126 - الضوء اللامع 126/2 - درة الحجال 88/1 - شجرة النور 258.
- (24) مصادر ترجمة القاضي الشماع :  
 - الأدلة البينة النورانية 144-149.  
 - فهرسة الرصاع ص : 31 - و105.  
 - المؤنس لابن أبي دينار 154.  
 - الحلال السندينية 593/1.  
 - تاريخ الدولتين للزركشي 128.  
 - تكميل الصلحاء والأعيان ص : 11 و309 - رقم : 43.  
 - نيل الابتهاج ص : 111.  
 - مسامرات الظريف بحسن التعريف 56/3.  
 - الإعلام بمن حل مراكز من الأعلام 220/2-221.  
 - الضوء اللامع 263/2.  
 - شجرة النور الزكية ص : 244 - رقم : 876.  
 - النشرة العلمية للكلية الزيتونية - السنة الأولى - ص : 206.  
 - احتاف أهل الزمان لابن أبي الضياف 183/1.  
 - كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين 773/2-774 - رقم 215.  
 - تراجم المؤلفين التونسيين 208/3 - رقم 298.  
 - أعلام المغرب العربي 27-24/5 - رقم 1388.



## رسالة "مطالع التمام ونصائح الأنام"

إن مسألة "العقوبة المالية" من المسائل الاجتهادية التي بحثها العلماء والدارسون قديما وحديثا، واختلفت فيها آراؤهم بين الإباحة والمنع، فلا نكاد نستقر داخل المذهب الواحد على رأي واحد.

وإن فقهاء المذهب المالكي هم أكثر الفقهاء اهتماما بهذه المسألة وتفصيلا للقول فيها<sup>(25)</sup>. وذلك راجع إلى كون مبنى هذه المسألة عندهم اعتبار المصلحة، واعتبار المصالح أصل من أصولهم، فرعوا عليه كثيرا من المسائل، ومنها مسألة "العقوبة المالية".

وقد شغلت هذه المسألة حيزا كبيرا من اهتمام المتأخرين من فقهاء المذهب المالكي بالمغرب، في إطار اهتمامهم بما استقر الرأي عندهم على الأخذ بما جرى به العمل في بعض القضايا التي وقع فيها الخلاف بينهم، درءا لمفسدة، أو جلبا لمصلحة، أو إقرارا لعرف سائد، استنادا إلى اختيارات الشيوخ المتأخرين القائمة على تصحيح بعض الروايات والأقوال الموجبة لذلك.

لقد قسم فقهاء المالكية العقوبة المالية إلى قسمين :

– **العقوبة في المال**، وهي أن يعاقب الجاني بأخذ ماله الذي ارتكب به المعصية أو كان سببا فيها وإتلافه أو صرفه في جوه المصلحة التي يراها القاضي باجتهاده. ولا خلاف بين الفقهاء في كون هذه العقوبة جائزة، وهي ثابتة عند الإمام مالك. قال أبو حامد الفاسي : «أما القسم الأول فإنه مما ينخرط في سلك العقوبة في المال، والمقصود منها إتلاف المال الذي وقعت به معصية الله تعالى وحصل الفساد، ورفع ضرره عن المسلمين. قال الشيخ أبو إسحاق الشاطبي : وهي ثابتة عند مالك، ولها أصل ثابت على كل حال<sup>(26)</sup>.

(25) انظر القسم الأول من رسالة الباحث وخاصة ص 80-90، 112-114، 136-140، 150-168.

(26) جوابه في مسألة العقوبة بالمال ص : 7 وقارن بالاعتصام للشاطبي 124/2 وبدائع السلك لابن الأزرق 297/1 والمعيان الجديد 189/10 وتحفة الحذاق 266 وشرح نظم العمل 428 وفصل الأقوال 4 والأبحاث السامية 48/1.

– العقوبة بالمال، وهي أن يأخذ الحاكم من الجاني قدرا من المال تعريزا وأدبا له على معصيته وجريمته، في غير ما ارتكبه من الحدود. وقد اختلفت آراء الفقهاء فيها، فمنعها البعض، وأجازها البعض الآخر، ولكل فريق وجهة نظره المبنية على الأدلة التي استند إليها.

وقد جاءت رسالة القاضي الشماع "مطالع التعمام ..." لتعكس الرأيين معا، الرأي المجيز ويمثله الحافظ أبو القاسم البرزلي<sup>(27)</sup>. وهو رأي مخالف لمشهور مذهب الامام مالك، وقد أيدته جمهور من الفقهاء بالمغرب. والرأي المانع، ويمثله القاضي الشماع، وهو الرأي الراجح في مذهب الإمام مالك.

(27) هو الحافظ أبو الفضل، أبو القاسم بن أحمد بن محمد بن المعتل البلوي، المعروف بالبرزلي القيرواني. من أعلام المالكية في العهد الحفصي. يلقب بشيخ الإسلام، وشيخ الشيوخ. ولد بالقيروان سنة 741 هـ. قرأ على الفقيه الخطيب محمد بن مرزوق التلمساني شيئا من الصحيحين، والشاطبيتين (حز الأمانى، وعقيلة أتراب القصاد)، وعلى الفقيه الصالح بن الحسن البطرني القراءات السبع، وعلى الإمام ابن عرفة بعض صحيح مسلم، وجميع صحيح البخاري، والموطأ، والشفاء للقاضي عياض، وعلوم الحديث لابن الصلاح، وجميع تهذيب المدونة للبرادعي مرارا، وتأليف ابن الحاجب الفرعي، وكثيرا من تأليف ابن الحاجب الأصلي، ومعالم الدين لابن التلمساني، وجمل الخونجي، وكثيرا من محصل الأرموي في الأصول، وقرأ عليه مختصره المنطقي، وفي الأصولين، وأكثر مختصره الفقهي، وأجازه الجميع. لازمه نحو أربعين سنة، فأخذ عنه علمه وهديه وطريقته، وكان من تلامذته النبغاء، يفتخر به هو والأبي. وقرأ على الفقيه أبي محمد عبد الله الشيببي القراءات السبع وغيرها، وتهذيب المدونة، والتفريع لابن الجلاب، والرسالة لابن أبي زيد. لازمه عشر سنوات من 760 هـ إلى 770 هـ. قدم القاهرة سنة 806 هـ وأجاز للحافظ ابن حجر العسقلاني.

من تلامذته : ابن ناجي، وحلوق، والرصاع، والثعالبي، ومحمد القلشاني، ومحمد التريكي، وأحمد التجاني، وغيرهم كثير.

تولى البرزلي التدريس بمدرسة ابن تافر اجين، ولما توفي الشيخ أبو مهدي عيسى الغبريني سنة 815 هـ، تولى بعده الإمامة والخطابة بجامع الزيتونة – والفتيا بعد صلاة الجمعة.

من مؤلفاته : جامع مسائل الأحكام، يعرف بديوان البرزلي، والحاوي في الفتاوي، وفهرسة بأسماء مروياته. توفي – رحمه الله – سنة 843 هـ أو 844 هـ.

ترجمته في : نيل الابتهاج 368 شجرة النور 245 درة الحجال 282/3 الضوء اللامع 113/11 البستان لابن مريم 150 الحلل السندسية 685/1 تكميل الصلحاء 9-11 تاريخ الدولتين 118-122 توشيح الديباج 266 مسامرات الظريف 212/1.

وقعت مناقشة المسألة ومراجعتها بين الفقيهين المذكورين بمجلس السلطان الحفصي أبي فارس عبد العزيز في أوائل شهر محرم من سنة 828 هـ<sup>(28)</sup>، فأملى فيها الحافظ البرزلي جواباً مطولاً على تلامذته في قدر ساعتين<sup>(29)</sup>، ذهب فيه إلى جواز العقوبة بالمال. وكان رأيه تعبيراً عن الاتجاه الرسمي للدولة في معاقبة الجناة بالعقوبة المالية. يذكر السراج نقلاً عن عبد الله الترجمان في كتابه "تحفة الأريب" أن أبا فارس عبد العزيز أبطل أمكاسا كانت بتونس، منها مجبى الصوابين ومقداره ستة آلاف دينار، وأباح للناس عمله (الصابون)، بعد أن كان عمله محصوراً، متوعداً فاعله بالعقوبة المالية<sup>(30)</sup>.

وتتلخص فتوى البرزلي في هذه الفترة التي أوردتها الشماع بالحرف في رسالته "مطالع التمام"، قال :

«والذي أقوله الآن في بوادي أفريقية وأعرابها والبلاد النائية عنها من الحواضر التي هي محل بث الشرع، وغلب عليهم الجهل، والتعرض للأموال، والأخذ بالدماء، والهروب بالحريم، وأخذ الأموال بالخيانة والغش والحراقة والمعاملات الفاسدة، أن يفعل بهم ما يقطع هذه المفاسد من التعرض لبعض مال الجاني وبدنه وسجنه عقوبة له، فيوقف من ماله ما يحسم به مادته، إما باعطائه للمجني عليه، أو يرد عليه إن حسنت حاله، أو يوضع في بيت المال، أو يتصدق به، كما هو في بعض المسائل الآتي ذكرها. وهذا الذي تدل عليه بعض المسائل المألكية والقواعد الشرعية والاجتهادية»<sup>(31)</sup>.

وقد اعتبرت فتواه في ذلك الوقت مخالفة لأصول الشريعة، ومشهور مذهب الإمام مالك، وخارجة عن إجماع الأمة. وممن ناقض فتواه الشيخ محمد بن مرزوق، ويعقوب الزغبى، والقاضي أحمد الشماع<sup>(32)</sup> الذي رد هذه الفتوى وألف في ذلك رسالته "مطالع التمام".

(28) مطالع التمام 186 / ب - 1/187 - 1/196.

(29) مطالع التمام 1/232.

(30) الحلل السندسية 186/2.

(31) مطالع التمام 1/199.

(32) مطالع التمام 187/ب.

وقد وصلت هذه الفتوى إلى فقهاء المغرب في القرن العاشر الهجري، وناقشوها وألفوا فيها رسائل صغيرة، منها تقييد أبي سالم الكلالي في العقوبة بالمال<sup>(33)</sup> وجواب أبي حامد محمد العربي الفاسي<sup>(34)</sup>. وقد اختلفت آراؤهم في المسألة بين مؤيد ومانع، وكان مما استند إليه المؤيدون رعاية المصلحة للضرورة، فأجازوا تطبيق العقوبة المالية خاصة في المناطق البعيدة عن حكم السلطان. قال سيدي العربي الفاسي: «ومقتضى هذا أنه إذا تعذرت إقامة الحدود ولم تبلغها الاستطاعة، وكان التغيير يحتاج إلى إيقاع الزواجر، وكانت الاستطاعة تبلغ إلى إيقاع تعزيز يزجره، تنزلت أسباب الحدود منزلة أسباب التعزيرات، فيجري فيها ما هو معلوم في التعزيز. وليس المراد أن الحد يسقط بذلك، ولكن ذلك غاية ما اتصله الاستطاعة في الوقت، دفعا للمفسدة ما أمكن، وتوخيا لتغيير المنكر على قدر الاستطاعة، فإن أمكنت بعد ذلك إقامة الحد أقيم، إن اقتضت الشريعة إقامته، والظالم أحق أن يحمل عليه، وذلك ثمرة عدم الإذعان لإقامة حدود الله تعالى<sup>(35)</sup>.

ألف القاضي الشماع رسالته "مطالع التمام" سنة 828 هـ حسبما صرح به هو نفسه، فقال: «ثم هذا الاجتهاد إخراج إلى شيء لم يقل به أحد، ولم يوجد مثله على تطاول الأعصار ... من مبدأ الاسلام إلى اليوم ثمانمائة سنة وثمان وعشرون ونيف»<sup>(36)</sup>.

كان الغرض من تأليف هذه الرسالة هو مناقضة فتوى البرزلي وردها والجواب عنها بما يبطلها، قال القاضي الشماع: «ولما وجب تغيير هذا المنكر الفظيع، ورد هذا المنكر الشنيع، وكلت الكلام فيه مرة لأهل البأس في الدين والشدة، واستنجدت في ذلك من استنجدني ممن اعتقد أن لديه الحمية الإيمانية بأوفر نصيب، وقلت لعل الله يكفي بما شاء، فلم أر من تعرض لذلك من مخطيء ولا مصيب، بل كلهم أحجم وقال: هذا يوم عصيب، وعلمت أن خيرا

(33) راجع الصفحة 50 من القسم الأول من أطروحة الباحث.

(34) راجع الصفحة 51 من القسم الأول من أطروحة الباحث.

(35) جوابه ص: 5.

(36) مطالع التمام 195/ب.

مما عند الناس ما عند الله، وتحققت أنه إذا ظهرت البدع وسكت العالم فعليه لعنة الله، فاستخرت الله تعالى فيما أنبه به الغافل، وأبصر به الجاهل، رجاء الموعد به فيمن دعا الى الهدى ...» (37).

وقد تتبع الشماع رسالة البرزلي فقرة فقرة، وناقش كلامه وأدلته، مستحضرا في ذلك نصوص من تقدمه من الفقهاء وأدلتهم في المسألة، وسمى رسالته : " مطالع التمام ونصائح الانام ومنجاة الخواص والعوام في رد القول بإباحة إغرام نوي الجنایات والإجرام زيادة على ما شرع الله من الحدود والأحكام". وهذا هو العنوان الرئيسي للرسالة المكتوب على وجهها. وقد اقترح المؤلف تسعة عناوين أخرى، وأعطى للقارئ حرية اختيار ما يراه ملائما منها فقال : وإن شئت فسمه :

- النصائح الجلية في فضائح القول بتحليل الخطبة.

أو - نصح البرية في تخطية من حل الخطية.

أو - رد الرأي المضلل في الظلم المحلل.

أو - الرماح الخطية في دفع القول بتحليل الخطية.

أو - العضب الباترة للآراء الخاسرة.

أو - طعان الأسنة لمن خالف الكتاب والسنة.

أو - رمي السهام لمن ضلل الحكام.

أو - العذب السلسال في تحقيق الحق في منع العقوبة بالمال.

أو - نصح الخلفا في التحصن بحصون الوفا والإعراض عن مقالات أهل الغلو والجفا اتباعا لشريعة المصطفى ﷺ (38).

سلك القاضي الشماع في تحرير الرسالة منهج أهل الجدل الذي اتخذه أساسا في المناظرة والمحاورة، وهو إيراد كلام الخصم بلفظه أولا، ثم التعرض لنقضه ثانيا، حتى يتخلص من التهمة بتغييره أو نقصه، ويكون كلامه موازنا لكلام خصمه وموازيا له في

(37) مطالع التمام 1/185.

(38) مطالع التمام 186/ب.

النظر العقلي. وهذا منهج محمود عند أهل المناظرة وأصحاب الأساليب الجدلية ومثال على ذلك قوله : «قال المفتي المذكور : وقعت مسألة بين يدي الخليفة أمير المؤمنين، الملك الصالح العدل المجاهد في سبيل الله، أبي فارس عبد العزيز أيده الله ونصره، وهي ما يعاقب به الجاني إذا ارتكب جرحاً، أو قطعاً، أو هروباً بامرأة، أو أخذ مالا بسرقة أو خيانة أو بحرابة، أو نحو ذلك من التعدي والغصب، وهي مسألة مشهورة بأفريقية بالعقوبة بالمال في هذه الجنايات.

**أقول :** إن أراد أنها مشهورة الحرمة بين العلماء يذكرونها في مجالسهم ومذاكراتهم فصحيح، وهو حجة عليه فيما رام من التحليل. وإن أراد بأنها مشهورة، بأنها من الحق والعدل، فبهتان مبین...» (39).

«قال : هذه المسألة ينبغي أن تجري على حكم المصالح المرسلة، وهو الوصف المناسب الذي لم يشهد له الشرع بإهدار ولا اعتبار.

**أقول :** هذا كلام فاسد، وقول عن سبيل الحق حائد، وذلك من وجوه...» (40).

ويعزز القاضي جوابه بأدلة من الكتاب والسنة، وآراء الفقهاء وأقوالهم في المسألة، خاصة ابن رشد الذي أكثر النقل عنه في كتاب "البيان والتحصيل".

ويتلخص رأيه في المسألة فيما يلي :

1 - إن العقوبة بالمال المسماة بالخطية معلوم تحريمها بالضرورة من الدين، حرمتها نصوص الشريعة القاضية بتحريم أموال الناس بالباطل، وهي نصوص قطعية متظاهرة لا تقبل النسخ والتبديل والإبطال.

2 - إن الاجتهاد في المسألة وبناءها على المصالح المرسلة غير مقبول وخارج عن المعقول، ومخالف للإجماع وأهل الأصول، لأن تحريمها منصوص عليه في الكتاب والسنة، ولا يجوز الاجتهاد مع وجود النص.

(39) مطالع التمام 186/ب.

(40) مطالع التمام 188/ب.

3 - إن الإمام نص على أنه لا يحل ذنب من الذنوب مال إنسان وإن قتل نفساً، فيستفاد من عموم قوله المنع من بناء المسألة على المصالح المرسلة وعلى غيرها، لأن النص المذهبي للمقلد بمنزلة النص النبوي للمجتهد المطلق.

4 - إن العقوبة في الأموال امر كان أول الاسلام ثم نسخ، وعادت العقوبات على الجرائم في الأبدان، على ما حكاه ابن رشد وغيره، فإذا وقع نسخ الوجوب رجع أخذ المال إلى أصله المشروع، وأصله المعلوم المقطوع به حرمة أخذه بغير حق.

5 - إن غرم المال لا ينهض زاجراً على الشهوات والأهواء الغالبة، لأن من غلبت عليه شهوة اللذة أو الانتقام يستسهل في طلبها دفع المال وإنفاقه، وكل شهوة تمكنت وعلاقة استحكمت سهل على صاحبها بذل المال لتحصيلها.

6 - إذا ثبتت الحدود وجب إقامتها على صاحبها، وإذا لم تثبت وجب درؤها بالشبهة، كما قضت بذلك السنة، فلا موجب لاستبدال الحد بغرم المال.

وقد ختم المؤلف رسالته بقصيدة تشتمل على خمسة وسبعين بيتاً ضمنها الأفكار التي ناقش بها الحافظ البرزلي، تتخللها عبارات الهجو والقدح والتقريع.

اعتمد القاضي في تأليفه على مصادر متنوعة، أكثرها في الحديث والفقه والأصول. وهي مصادر معروفة، كانت متداولة في حلقات الدرس في تلك الفترة. أذكرها على الترتيب التالي :

**في الحديث :** صحيح البخاري - صحيح مسلم - سنن الترمذي - السنن الكبرى للنسائي - سنن أبي داود - الموطأ لإمام مالك - معالم السنن للخطابي - الإكمال للقاضي عياض - الاستذكار لابن عبد البر - شرح صحيح البخاري لأبي حفص عمر الأنصاري - الأحكام الصغرى لعبد الحق الإشبيلي - المنتقى لأبي الوليد الباجي - شرح صحيح مسلم للنووي - عارضة الأحوزي لأبي بكر بن العربي - شرح الأحكام الصغرى لابن بزيمة.

**في التفسير :** أحكام القرآن لابن العربي - أحكام القرآن للقرطبي - جامع البيان للطبري.

**في السيرة :** الاكتفاء في المغازي والسير لأبي الربيع الكلاعي - كتاب الأقضية لابن الطلاع.

**في الفقه :** رسالة البرزلي في العقوبة بالمال - مسائل أبي الوليد بن رشد، سماه كتاب الأسئلة - الإشراف على مذهب أهل العلم لابن المنذر النيسابوري - الاقناع في مسائل الإجماع لابن القطان - البيان والتحصيل لأبي الوليد بن رشد - الوثائق المجموعة لابن فتوح البنتي - النهاية والتمام للمتيطي - المدونة للإمام مالك برواية سحنون - الرسالة لابن أبي زيد القيرواني - التبصرة للحمي - التنبيه على مبادئ التوجيه لابن بشير - مختصر ابن الحاجب الفرعي - الأحكام السلطانية للماوردي - النكت والفرق على المدونة لعبد الحق الصقلي - قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام.

**في الأصول :** البرهان لإمام الحرمين الجويني - مختصر ابن الحاجب الأصولي - الإحكام للأمدي - المستصفى للغزالي - المحصول للفخر الرازي - شرح تنقيح الفصول للقرافي - الاستشفاء بما في تحصيله شفاء (في القياس) لأبي بكر بن العربي.

**في علم الكلام :** شرح المعالم في أصول الدين لابن التلمساني - شرح العقيدة للتادلي.

**في التاريخ والتراجم :** ترتيب المدارك للقاضي عياض - تاريخ لمتونة لابن الصيرفي.

جمع القاضي الشماع في كتابة رسالته بين أسلوب الفقهاء والأصوليين وبين أسلوب أهل البلاغة والبيان، ويتميز أسلوبه في الغالب بمسحة أدبية تتسم بالمبالغة والتكلف في البحث عن الكلمة، وتزدحم فيها المحسنات البديعية من جناس وطباق، ومثال على ذلك نورد هذه الفقرة. قال :



«... واعتقاد أن ما شرعه لا يفي بزجر العباد، وأن ما أحدث من أخذ الأموال هو الرادع، وتسهيل طريق العصيان على من أراد رفع القليل من الإيمان، وتمكين حب المعاصي من قلوب الولاة والعلماء، إذا انتهى إليهم جناية أو معصية يأخذون فيها المال، وذلك كله مسبب لسخط الرحمن واستجلاب النيران وحرمان الجنان، وإلى متى تمتد العنان فيما هو ضروري بالمشاهدة والعيان ؟. هدى الله هو الهدى، ومن اتبع رسول الله فقد اهتدى، وإياكم والمحدثين وما أحدثوا، فإنهم عن آرائهم التي لم يشهد لها كتاب ولا سنة حدثوا، أتوا من الافتراء بكل أعجوبة، وقلوبهم عن الأنوار محجوبة...» (41).

إن ما يمكن مؤاخذته على القاضي الشماع في رسالته هو كثرة استعماله لعبارات الهجو والتجريح والقبح، والمبالغة في التشنيع على الحافظ البرزلي بكلام لا يليق بمكانته وعلمه وعلو شأنه وارتفاع قدره بين العلماء ورميه بأمور هي بعيدة عن الحقيقة والصواب منها، قوله : «ولقد حدثني ثقات نو عدد أن شيخنا الإمام ابن عرفة - رحمه الله - كان يدعو غير مرة ربه أن يحفظ دين نبيه محمد ﷺ من البرزلي (42)». فهذا مخالف للحقيقة. فقد نقل العلماء أن ابن عرفة كان يعترف به ويقدره، وهو تلميذه المخلص الذي لازمه نحو من أربعين سنة، وكان يقول فيه هو والإمام الأبّي : «كيف انام وأنا بين أسدين ؟ الأبّي بفهمه وعقله، والبرزلي بحفظه ونقله».

وقد بالغ الشماع في تقريع البرزلي مبالغة خارجة عن آداب المناظرة والمناقشة والمذاكرة، فقال في آخر رسالته : «... فليت الأمة فقدتك قبل أن تقول ما قلت، وليت أمك لم تلدك، وليتها إذ ولدتك لم تتعلم، وليتك إذ تعلمت لم تتكلم، وليتك إذ تكلمت لم تلج لجاجك، ولم تقم على هدم الشريعة حجاجك، وليتك إذ تكلمت لم تصدر للأخذ عنك، وليتك إذ صدرت، وأنت لا تحسن ما صدرت له في ورد ولا صدر، لم تقبل، وليتك إذ قبلت أمسكت عنائك عما لا يعني، واتبعت جنانك ليتبين لك ما أنت على الدين تجني، ولقد بلغني تواترا عن

(41) مطالع التمام 1/202.

(42) مطالع التمام 1/228.

شيخنا الإمام - رحمه الله - مقالات جملة من جملتها ان سأل الله أن يحمي دينه منك « (43) غفر الله له وعفا عنه.

إذا استثنينا عبارات التجريح والهجو والقدح، فإن الرسالة تبقى لها قيمة كبيرة بين الكتب التراثية الفقهية من ناحيتين :

- الناحية العلمية : فالرسالة من النصوص النادرة إن لم نقل الفريدة في المذهب المالكي، التي تناولت مسألة "العقوبة المالية" بنوع من التوسع والاستيعاب، وناقشتها بالأدلة النقلية والعقلية.

- الناحية التوثيقية : فقد احتفظت الرسالة بنصوص نقلها القاضي الشماع من مصادر تعتبر عند الباحثين في عداد المفقود من التراث الإسلامي، منها رسالة الحافظ البرزلي في العقوبة بالمال - وكتاب "الاستشفاء بما في تحصيله شفاء" للقاضي أبي بكر بن العربي، وهي رسالة في القياس - وكتاب تاريخ لمتون لابن الصيرفي أبي بكر يحيى بن محمد الغرناطي، كاتب الأمير تاشفين بن علي، ويسمى "الأنوار الجلية في أخبار الدولة المرابطية"، وقد ضاع الكتاب وبقيت منه شذرات تناقلتها المؤلفات بعده، كالبيان المغرب لابن عذاري، والإحاطة وأعمال الاعلام لابن الخطيب، والجمان في أخبار الزمان للشطبي.

لقد تداول علماء المغرب هذه الرسالة، وجعلوها مرجعا لهم في بحث مسألة العقوبة المالية (44). ولا يمكن أن أجزم في شأن تاريخ دخولها الى المغرب بشيء.

### منهج التحقيق

إن النسخة التي اعتمدتها في تخريج النص وتحقيقه هي النسخة المحفوظة بخزانة الأسكوريال بإسبانيا والمسجلة تحت رقم 1140، وقد حصلت عليها مصورة على الشريط، وهي النسخة الوحيدة - فيما أعلم - التي قدر لي الاطلاع عليها، وتوجد في

(43) مطالع التمام 1/232.

(44) ورد ضمن فهرس الكتب المتخلفة عن العلامة المؤرخ أبي الربيع سليمان الحوات (ت 231/هـ) كتاب : ابن الشماع في تحريم المغارم. انظر أربع خزائن لأربعة علماء من القرن الثالث عشر - الأستاذ عبد الله كنون - مجلة معهد المخطوطات العربية - المجلد 9-1963 ص : 64.

معهد المخطوطات العربية مصورة عنها تحت رقم "ف 34 فقه مالكي". وقد قمت بالبحث عن النسخ الأخرى في الخزائن المغربية المعروفة فلم يسعف ذلك في الحصول على المقصود. واستشرت في هذا الصدد نخبة من العلماء والباحثين الذين لهم إلمام واهتمام بالكتب التراثية، أذكر منهم : العلامة محمد المنوني، والعلامة سعيد أعراب، والعلامة محمد بوخبزة التطواني، والدكتور محمد أبو الاجفان، والدكتور جمعة شيخة قيم دار الكتب الوطنية بتونس، فأكد لي هؤلاء جميعاً - بعد البحث - عدم معرفتهم بنسخ أخرى من الرسالة.

ولا أستبعد أن تكون هناك نسخة أو نسخ أخرى من الرسالة موجودة بالخزائن المغربية ضمن مجاميع غير مفهرسة، أو محفوظة في خزانات خاصة، مما يجعل مهمة البحث عسيرة وشاقة، ويعكس في أن واحد واقع البحث في الكتب التراثية المخطوطة وما يكتنفه من عقبات وصعوبات.

تقع النسخة المعتمدة ضمن مجموع يتألف من 321 ورقة، ويحتوي على خمسة كتب منسوخة بخطوط مختلفة ومرتبعة على النحو التالي :

- تحرير ما اشتمل عليه مختصر الشيخ ابن عرفة من الحقائق الشرعية. من 3/أ إلى 28 / أ.

- الهداية الكافية الشافية لأبي عبد الله محمد الرصاع - من 30/أ إلى 183/ب.

- مطالع التمام ونصائح الأنام لأبي العباس الشعاع - من 184/ب إلى 233/ب.

- جمع الجوامع في الأصول لأبي البقاء محمد السبكي - من 238/ إلى 233/ب.

- عمل من طب لمن حب لأبي عبد الله محمد المقرئ - من 264/أ إلى النهاية.

تتألف رسالة "مطالع التمام" من 99 صفحة، بقياس 15,5 x 23،

في كل صفحة 25 سطرا، باستثناء الصفحة 193/أ التي تضمنت 26 سطرا، في كل سطر 18 كلمة في المتوسط.

كتبت النسخة بخط مغربي مقروء، دقيق ومدموج. وناسخها هو أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي الذي جاء ذكر اسمه واضحا في الصفحة الأخيرة من الرسالة، وكان الفراغ من النسخ يوم الاثنين 29 جمادى الأولى عام 885 هـ<sup>(45)</sup>. كتب الناسخ بعض الكلمات بقلم غليظ، مثل عبارات الترتيب : الأول الثاني ... والعبارات التي تفيد السؤال والجواب مثل : قال ... قلت، إذ قلت ... قلنا - سلمنا جدلا - وأسماء الاعلام كابن عبد البر - وابن عرفة - والقاضي عياض - والمازري - ... والعبارات التي تدل على الاستنتاج مثل : والحاصل من ...، وأسماء بعض الكتب مثل : الإكمال - والاستشفاء - والبيان والتحصيل والنهاية والتمام، وبعض الأبيات الشعرية.

تمتاز النسخة بمميزات تجعلها من النسخ الجيدة، منها :

- أن ناسخها من العلماء المشهورين والمتخصصين في الفقه والنوازل، ومن المشتغلين بالتأليف فيهما. له في ذلك تأليف مشهور جمع فيه نوازل فقهاء الأندلس والمغرب وتونس سماه "المعيار المغرب والجامع المغرب". وهذه ميزة تجعل احتمال ورود الخطأ والتصحيح والنسخ الذي يقع فيه النساخ عادة أمرا نادرا وضئيلا جدا.

- أن النسخة كتبت بخط مقروء خال من الأخطاء والتصحيحات، إلا قليلا مما يعتبر لا بتر فيها ولا نقص.

- أن النسخة كتبت سنة 885 هـ، فهي قريبة من زمن المؤلف، ولا يفصلها عن تاريخ وفاته إلا نحو 52 سنة.

ولما كانت النسخة المعتمدة هي النسخة الوحيدة التي وقفت عليها، فقد رجعت إلى المصادر التي نقلت منها، وجعلت هذه النقول بمثابة نسخ المقابلة، فاستأنست بها في المقارنة والموازنة بينها وبين المتن في الأصل. وقد وردت هذه النقول في المصادر التالية :

(45) ورد في الاعلام للزركلي 269/1 في أثناء ترجمة أبي العباس الونشريسي صورة للصفحة الأخيرة من رسالة "مطالع التمام"، مصورة عن النسخة المعتمدة.

- جواب أبي حامد محمد العربي الفاسي في العقوبة بالمال، مخطوط الخزانة الحسنية رقم : 9566.
- التيسير والتسهيل في ذكر ما أغفله خليل من أحكام المغارسة والتوليح والتصيير، لعبد الرحمان بن عبد القادر المجاجي - مخطوط الخزانة العامة رقم : د 2425.
- الأمليات الفاشية في شرح العمليات الفاسية لأبي عثمان سعيد بن قاسم العميري مخطوط مكتبة عبد الله كنون رقم : 6427.
- المعيار الجديد المغرب للمهدي الوزاني الطبعة الحجرية.
- شرح نظم العمل الفاسي لأبي عبد الله محمد بن قاسم السجلماسي - الطبعة الحجرية.
- تحفة الحذاق شرح لامية الزقاق - لأبي حفص عمر الفاسي - الطبعة الحجرية.
- الجواهر المختارة فيما وقفت عليه من النوازل بجمال غمارة - لأبي فارس عبد العزيز الزياني، مخطوط خاص.
- حاشية محمد البناني على شرح الزرقاني.
- فصل الأقوال في الجواب عن حادثة السؤال ونفي العقوبة بالمال للشيخ محمد الأحميمي.
- بدائع السلك في طبائع الملك لأبي عبد الله محمد بن الأزرق.

### يتمثل عملي في تخريج النص وتحقيقه في الخطوات التالية :

- 1 - قمت بتصوير النص الموجود على الشريط على الورق لتيسير قراءته.
- 2 - نسخت الرسالة بخط يدي على الورق.
- 3 - أعدت قراءة النص ووضع علامات التنقيط حسب ما سمحت به مقدرتي على القراءة واستيعاب الأفكار وتصور المعاني.
- 4 - قابلت النسخة مع المصادر التي نقلت بعض فقرات

الرسالة، وأحلت على الفروق في الهامش، وقد ساعد ذلك إلى حد ما على قراءة النص قراءة سليمة.

5 - قمت بتخريج الآيات القرآنية، بإثبات اسم السورة ورقم الآية، وتصحيح بعض الأخطاء القليلة في كتابتها الناتجة عن سبق القلم.

6 - قمت بتخريج الأحاديث النبوية والآثار التي ذكرها المؤلف بالإحالة على مظانها الأصلية المعتمدة، والإشارة إلى الفروق بين ألفاظها وروايتها في الأصل.

7 - قابلت النقول التي أوردها المؤلف مع مصادرها الأصلية المخطوطة والمطبوعة. مما ساعد على تصحيح بعض الأخطاء، وإكمال بعض النقص. وقد أحلت على الفروق بين النقل والأصل في الهامش.

8 - ترجمت للأعلام الواردة في النص بذكر الإسم كاملاً، والتخصص، والشيوخ، والتلاميذ، والمؤلفات، وتاريخ الوفاة، مع الإحالة على مصادر الترجمة.

9 - تتبعت الشواهد الشعرية التي أوردها المؤلف، وقابلتها مع المصادر التي وردت فيها، وتركت ما تعذر على الوقوف عليها في مظانها.

10 - أرجعت المسائل العلمية التي ناقشها المؤلف إلى أصولها، كلما تيسر لي ذلك، وأحلت على المصادر في الهامش.

11 - وضعت عناوين فرعية لل فقرات الرئيسية في النص وميزتها بين معقوفين حتى يسهل على القارئ تصور مضمون الرسالة وتتبع أفكارها.

12 - وضع فهرس عامة للنص : فهرس للآيات، فهرس للأحاديث والآثار، فهرس للكتب، فهرس للأعلام، فهرس للقوافي الشعرية.